

إستمارة المشاركة

الاسم: نادية	الاسم: نبيلة
اللقب: علي	اللقب: مرماط
الدرجة العلمية: سنة اول دكتوراه	الدرجة العلمية: دكتوراه علوم - علوم تسيير
المؤسسة: جامعة محند اكلي اولحاج البويرة	المؤسسة: جامعة محند اكلي اولحاج البويرة
الهاتف: 0674088480	الهاتف: 0556196547
البريد الالكتروني: alilinadia28@gmail.com	البريد الالكتروني: magisahmed@gmail.com

محور المداخلة

المحور الثالث: نظرية التحرير المالي

عنوان المداخلة

تجاريليجابية لسياسة التحرير المالي في الدول النامية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية سياسة التحرير المالي في ظل التحولات الاقتصادية واثرتطبيقها على بعض الدول النامية إضافة إلى إبراز أهم الدوافع وراء إهتمام وإنتهاج هاته الأخير لسياسة التحرير المالي بسبب وضوح أهدافها وسهولة العمل بها وذلك من خلال الرفع من معدلات الفائدة الإسمية إلأن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية موجبة، والتخلي عن سياسة توجيه الإئتمان وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي وهذا من شأنه يؤدي إلى التعمق المالي، فترتفع كفاءة النظام المالي في جمع الإدخار المحلي وتوجيهه نحو المشاريع الجدية مما يحقق للإقتصاد نموا كبيرا.

الكلمات المفتاحية: سياسة التحرير المالي، نظرية التحرير المالي، تجارب الدول النامية في تطبيق سياسة

Absteact :

This study aims at clarifying the importance of the policy of financial liberalization in the light of the economic transformations and the impact of its application on some developing countries, in addition to highlighting the most important motives behind the interest and the latter's approach to the policy of financial liberalization because of the clarity of its objectives and ease of work by raising the nominal interest rates until the rates become The real interest is positive, and the abandonment of the policy of directing credit and opening the banking field to the private sector, local and foreign This will lead to financial deepening, increasing efficiency of the financial system in the collection of domestic savings and directed to serious projects, which brings the economy Wa great.

Keywords: financial liberalization policy, financial liberalization theory, developing countries' experiences in applying financial liberalization.

لقي تحليل (Mckinnon and Shaw) المتعلق بسياسة التحرير المالي ترحيباً ودعمًا ومساندة من طرف العديد من الاقتصاديين والهيئات والمنظمات المالية الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كونها هذه السياسة تسمح للدول النامية بتعبئة القدر الكافي من الموارد المالية التي تحتاجها للإستثمار وتعمل على تحقيق معدل نمو موجبة هذا من جهة ومن جهة أخرى عرف تطبيق سياسة التحرير المالي اختلافا كبيرا من دولة إلى أخرى، فمنها ما أقدم تعلن تحرير نظامها المالي لقطاع واسع عوياً بشكل سريع، ومنها ما فضلت اتباعا النهج التدريجي في التحرير.

المحور الأول: مفاهيم أساسية

فيما يلي سننظر للإطار النظري للدراسة من خلال تقديم مفاهيم متعلقة بسياسة التحرير المالي ونظرية تحرير المالي.

1- مفهوم سياسة التحرير المالي:

تعتبر سياسة التحرير المالي أحد مكونات وصفة التحرير الإقتصادي والتي تركز على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرية قصوى للعرض والطلب والتسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقاً للمواصفات العلمية.¹

كما عرف التحرير المالي على أنه إعطاء إستقلالية تامة للبنوك في تحديد معدلات الفائدة من خلال إتباع آلية السوق وذلك يتم بواسطة تحرير أسعار الفائدة مما يعمل على زيادة المنافسة في القطاع المالي وتشجيع دور القطاع الخاص فيه.²

عرف كذلك بمجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الإستثمار وإدارة الصناديق وعدد كبير من الخدمات، فيما يتحدد مفهوم التحرير المالي بالمعنى الضيق بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعمق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.³

2- أشكال التحرير المالي:

يتكون التحرير المالي من ثلاث أشكال كما يلي:⁴

2-1- تحرير القطاع المالي المحلي: يشمل تحرير القطاع المالي المحلي ثلاث متغيرات أساسية وهي:

أ- تحرير أسعار الفائدة:

عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقف فعلي لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها تتحدد في السوق بالإنفاق بين عارضيا لأموال الطلب عليها لإستثمار، عن طريق الملاءمة بيننا لإستهلاك وإنفاق لإستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ولا يمكن أن يحدث هذا ما لمتنبأ لأسعار عند عدم معين.

ب-

تحرير الائتمان: وهذا بالحد من الرقابة على توجيهها لإئتمان نحو قطاع محددة، وكذا وضع سقف فائتمانية عليا على القروض والم نوحة لباقي القطاعا لأخرى، وثانيا إلغاء الإحتياطات الإلزامية المغالى فيها على البنوك، وتحرير المنافسة البنكية بإلغا عوازل القيود والعراقيل التي عيقا إنشاء البنوك المحلية والأجنبية حيثه عمجوثا ستندت بالمجموعة مختلفة من الاساليب ما في ذلك الدراسات القطرية فكرة أنه كلما إتسع نطاق وجود البنوك كأجنبية في بلد ما تحسنتو عية الخدمات المالية وزادتكفاءة الوساطة المالية.

ج- تحرير المنافسة المصرفية

ويشمل إزالة القيود إنشاء ومشاركة البنوك الأجنبية، في السوق المصرفية المحلية، مع إلغاء القيود المفروضة على تخصصات البن وكوإنشاء بنوك شاملة.⁵

2-2- تحرير الأسواق المالية:

ويشمل إزالة القيود المفروضة على ملكية المستثمرين الأجانب لأوراق المالية المملوكة للشركات المحلية والمدرجة في السوق المال بالمحلي، وإلغاء القيود على عادة رؤوس الأموال لإلنا للدولاً لمو على تحويلات أرباح الأسهم، والفوائد، والأرباح

2-3- تحرير حساب رأس المال:

ويتضمن إزالة الحواجز التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من القيام بعملية الإقتراض من الخارج، والقضاء على السيطرة ع لسعر الصرف، والتي تنطبق على معاملات الحساب بالجارى وحساب رأس المال، بالإضافة إلى تحرير تدفقات رأس المال.

ويشير خبراء الصندوق والدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين:

– أنهمنا لأفضل لبدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الإستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير إستثمار المحافظ المالية أو الإستثمار غير المباشر.

إن التحرير الشامل للمعاملات وتحويلها لرتأس المال لا يعني التخلي عن كلاً من القواعد والنظام المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما يحتاج الأمر إلى التقوية القواعد والنظام التحوطية المتعلقة بتحويل العملة الأجنبية التي يجربها غير المقيمين.

4- معايير تصنيف التحرير المالي:

وبناء على درجة تحرير كل من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر (تحرير القطاع المالي المحلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساباً (سالم) يمكن أن يتم الحكم على درجة التحرير المالي سواء كان تحريراً جزئياً أو كلياً، وهذا ما يبينها الجدول التالي:⁶

الجدول رقم 1: معايير تصنيف التحرير المالي

القطاع المالي الداخلي
التحرير الكامل
عدم التدخل في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة الإحتياطي الإجباري المفروض على البنوك التجارية معقول عدم وجود حواجز دخول بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية
التحرير الجزئي
لا يوجد تدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة الإحتياطي الإجباري المفروض على البنوك التجارية معقول عدم وجود حواجز دخول بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية
السوق المالي
التحرير الكامل
يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك الأسهم والأدوات المالية المحلية يمكن من إسترجاع رؤوس الأموال المستثمرة في الداخل خلال السنتين الأوليتان للإستثمار
التحرير الجزئي
المستثمرين الأجانب ليس مسموح لهم بتملك أكثر من 49% من أسهم المؤسسات المحلية يوجد قيود على دخول بعض القطاعات الإقتصادية يمكن إسترجاع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل ولكن بعد مرور سنتين من الاستثمار
حساب راس المال
التحرير المالي
السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالإقتراض من الخارج أي تحرير التدفقات المالية

لا يوجد قيود على التعامل في النقد الأجنبي وعدم تدخل السلطات في تحديد سعر صرف العملة المحلية
لا يوجد سعر الصرف خاص على الحساب الجاري ولا على حساب رأس المال
التحرير الجزئي
غير مسموح للبنوك والمؤسسات المالية بالإقتراض من الخارج أي تقييد التدفقات المالية وجود قيود على التعامل في النقد الأجنبي تطبيق سعر الصرف خاص على الحساب الجاري وحساب رأس المال

المصدر: بن بريكة زهراء، تلي فريدة، التحرير المالي وعدوى الازمات ازمة الرهن العقاري، مجلة اقتصاديات الا عمال والتجارة، جامعة بسكرة، العدد4، ديسمبر 2017، ص155.

5- شروط نجاح سياسة التحرير المالي:

يشترط نجاح سياسة التحرير المالي توفر مجموعة من المتطلبات قبل الشروع في إجراءات إزالة القيود والإنتفاخ المالي حيث يجب مراعاتها وتتمثل فيما يلي:⁷

5-1- توفر بيئة إقتصادية مستقرة:

يعد إستقرار الإقتصاد الكلي ركيزة أساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الإقتصادية المستقرة تغييب عنها مخاطر التضخم موعجز الموازنة وغيرها من المخاطر التي تؤثر علينا لإنتفاخها لنظام المال العالمي من ثما لإندماج فيه، وتولنا لأهمية إلبا معنا صر التالية:

- سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار؛

- سياسة مالية فعالة وأسعار الصرف تتد عما لإستقرار المالي؛

- توافر قطا عما ليكفئو مستقر.

5-2- توفر نظام قانوني وإشرافي مناسب: وذلك من خلال العناصر التالية.

- توافر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة.

- التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية.

5-3- مراعاة التدرج والسرع في تطبيق برنامج التحرير المالي:

ثمة من هجانا للتحرير المالي أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتمتلكه إجراء التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم فيه شكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحيطه وحذر.

6- أهداف سياسة التحرير المالي:

هناك مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها سياسة التحرير المالي تتمثل في مايلي:⁷

-تحقيق كفاءة أكبر وفاعلية أعلى لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والإستفادة منها في تمويل إقتصادياتها وزيادة معدلات الإستثمار.

-زيادة فرص وصول المستثمر والمقترض المحلي إلى مجالات إستثمار مصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الترابط بين السوق المالية المحلية والعالمية؛

-إستراتيجية التحرير المالي تتزامن مع النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية، وإضفاء الطابع الدولي للمعاملات، كما في المعاملات التجارية، ولاسيما بعد إدخال تجارة الخدمات المالية المصرفية ضمن مفاوضات التجارة متعددة الأطراف، وإخضاعها لولاية المنظمة العالمية للتجارة؛

-كثرة التغيرات الإقتصادية التي إجتاحت الإقتصاديات الرأسمالية من تغيرات في سعر الصرف، وفي مقدمتها الدولار، وتغيرات أسعار الفائدة الدولية، التي عملت على تغيير النظام النقدي والمالي الدولي، مما دفع هذه الإقتصاديات إلى إعطاء حرية أكثر للتحويلات الخارجية، مع تحرير تحويل العملات وحركة رؤوس الأموال؛

إن أبرز أهداف التحرير المالي هي خلق مؤسسات مالية ومصرفية ذات ملاءة عالية وقدرة تنافسية تؤهلها للبقاء دون أن يشكل مناشكا للدعم والحماية، فهدف تحقيق الأرباح عند نشأة البنوك تعظيمها عند توسعها وعدمنا لأهداف المصاحبة لدور البنك في تحقيق الوساطة المالي ة.

وبصفة عامة يهدف التحرير المالي إلى جعل السوق المالية أكثر فاعلية، إذ تكون لديها القدرة على المنافسة مع بقية الأسواق المالية الدولية، لتوفير فرص الإستثمار، ومصادر للإقتراض.

7- أهمية سياسة التحرير المالي:

تبرز أهمية تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية في النقاط الأساسية التالية:⁸

- تحرير معدلات الفائدة يمكن للدول النامية من الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، الأمر الذي يحفز على تعبئة الإدخار المحلي وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل، وبالتالي توافر موارد مالية إضافية لتمويل الاقتصاد.

- التقليل أو الحد من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والمالية، يساهم في إختفاء الاستثمارات ذات المردودية الضعيفة؛

- تحرير التحويلات والتدفقات المالية الخارجية مثل تحرير تدفق العملات الأجنبية وتحرير حركة رؤوس الأموال يساهم في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحفز على النمو الإقتصادي، وتجلب التكنولوجيا المتطورة في مجال الإدارة والتسيير؛

- يمكن للتحرير المالي أن يرفع الوساطة المالية والمصرفية، والتي تؤدي إلى انخفاض تكلفة الوساطة لمالية بين المقرضين والمقترضين، وتسهل للمقترضين الوصول إلى الموارد المالية المتاحة.

8- نظرية التحرير المالي (Shaw.E و R.Mc-kinnon):

تعتبر أعمال (ماكنون و شو) الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي حيث أن المساهمة الرئيسية (ماكنون) تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود بحيث تتلائم مع وضعية إقتصاد الدول النامية الذي يتميز بضعف هيكله المالية و تخلف نظامه المصرفي و عدم تطور و تنوع الأدوات المالية فيه و في ظل هذه الوضعية ف إن أهم مصدر لتمويل الإستثمار هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي و الإدخار من الدخل الجاري ، و يرى (ماكنون) أن النقود باعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل الأكثر أهمية في الدول النامية ،وبهذا تصبح النقود في الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال.⁹

ويرى (شو) أن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية والتي يجب أن تتحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للإدخار.

- يشير كل من (ماكنون و شو) أن وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة و متطلبات الإحتياطيا الضخمة المفروضة على البنوك بالإضافة إلى إجبارية توجيه الإئتمان تؤدي جميعا إلى وجود قطاع مالي مقيد يتميز

ب :

- إنخفاض الحافز على الإدخار وتشجيع الإستهلاك.

- إنخفاض الإستثمار أقل من مستواه التوازني وتوجيهه نحو مجالات غير منتجة .
 - ضعف دور الوساطة المالية في تعبئة الإذخار والتخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة.
- وعلى العكس من ذلك فانه عند تحرير معدلات الفائدة يرتفع حجم الإذخار المحلي والتخصيص الأمثل للموارد المالية وتوسع الأسواق المالية وتطوير النظام المالي والمصرفي مما ينعكس إيجاباً على النمو الإقتصادي. تحديد سعر لفائدة في السوق بالإلتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للإستثمار، عن طريق الملازمة بين زيادة النمو الاقتصادي. الإستهلاك والإنفاق الاستثمائي، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الإستثمار، وبالتالي زيادة النمو الإقتصادي.

9- الإنتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي:

لقد تعرض من هجالتحرير المالى في شكلها الأول والذى وضعه (شاو وماكنون 1973)
إلى العديد من الإنتقادات والتكليفات حول ثلاث محاور رئيسية: ¹⁰

9-1- افتراض الأثر الإيجابي لارتفاع معدل الفائدة على الإذخار والإستثمار.

منبياً هما الإنتقادات التي توجهها المدرسة الكثرية لنظرية التحرير المالي هي تلك المتعلقة بالأثر الذي يفترض أنها إيجابياً لارتفاع معدل الفائدة الحقيقية على الإذخار والإستثمار، فقد توصل كل من (DUTT) و (BURKETT) إلى أن ارتفاع معدل الفائدة يؤثر سلباً على الإستثمار، وهذا عكس ما ذهب إليه نظرية التحرير المالي، حيث أنهم عارضوا معدل الفائدة على الودائع منخفضة الطلب الفعال بسبب انخفاض معدل الربح، فبالتالي فإن الإستثمار والإنتاج، وهذا الأثر السلبي يفوق الأثر الإيجابي لارتفاع معدل الفائدة على القروض والناتجة عن ارتفاع الموارد القابلة للإقراض.

9-2- غياب الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاءة الأسواق المالية وبالتالي مشكلة عدم تناظر المعلومات.

لقد اعتبر كل من (ماكنون و شاو) والتابعين لهما أن كبح القطار المالي
تحديد معدل الفائدة الحقيقية منخفضة) هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى الوضعية تقييد الإئتمان من طرف البنوك،
إلا أنه فضلاً عن أعمال (joseph weiss et andrw 1981
stiglitz) تمكنت النظرية الاقتصادية من التأكيد على إمكانية تواجدها كعقبات للإئتمان تحت نفس أسواق تسودها المنافسة التامة، ووجود تقييد الإئتمان يعتبر كنتيجة لعدم كفاءة الأسواق المالية وخاصة مشكلة عدم تناظر المعلومات التي تبينها المقرضين.

9-3- إهمال الدور القاطع للمالي غير الرسمي فيما نذكره دراسة ستانفورد.

لقد دفعا لإقتناعنا بعبء القطار المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الإقتصاديين أمثال (Taylor 1983)
(wijnbergen van 1983)

1984) Buffie) المنتمين لمدرسة الهيكلين المحدثين الذين تقدموا من هجالتحرير المالي الذي غفله دور القطار غير الرسمي في تخصيصا لموارد المالية لتوفير مركز الهيكلين المحدثون على الكفاءة النسبية للقطا عالميا لغير الرسمي في تخصيص الموارد، باعتبار هي قو مبو سطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقو مبو سطة جزئية نظرا لإحتفاظها باحتياطيات نقدية قليلة من قدراتها علمنا القروض وهذا بالإضافة إلى المجموعة من العوامل التي تحسن من كفاءة القطار عالميا لغير الرسمي في الدول النامية مقارنة بالبنوك.

المحور الثاني: بعض التجارب الإيجابية لسياسة التحرير المالي في الدول النامية:

إنطلاقا مما توصل إليه (shaw) و (McKinnon) إنطلق منهج التحرير المالي من الحيز النظري إلى محيط التطبيق في عدد من الدول النامية ونذكر منها البعض.

1- التحرير المالي في الجزائر:

سعت الجزائر منذ أكثر من عقدين إلى تبني كغيرها من الدول النامية مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى إصلاح وتحرير نظامها المالي حيث أصدرت السلطات الجزائرية قانون النقد والقرض بموجب قانون 10-90 الصادر في 14 افريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات المالية والمصرفية و سياق التحرير المالي.¹¹

1-1- قانون النقد والقرض رقم 10-90: اشتمل قانون النقد والقرض على مبادئ جديدة متعلقة بسياسة التحرير المالي تمثلت فيما يلي:

- منح الإستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى ببنك الجزائر وإعتباره سلطة تنفيذية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية؛

- تفعيل السوق النقدي في تمويل لإقتصاد الوطني، وفتح أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي وأجنبي لمزاولة الأنشطة المصرفية إلى جانب الإقرار بإنشاء سوق للقيم المنقولة سميت ببورصة الجزائر؛

- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فاعليتها في النشاط المصرفي ودورها في تمويل الإقتصاد الوطني كوسيط مالي؛

وبعد الإعلان عن إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) سنة 2003 وما ترتب عن ذلك من خسائر تحملتها خزانة الدولة، سعت السلطات الجزائرية لإعادة النظر في التشريع المصرفي، وخاصة الآليات التي من شأنها ضبط البنوك وعدم تكرار حالات التعثر المالي والمصرفي الأمر الذي إستدعى التعديل قانون النقد والقرض.

1-2- التعديلات على قانون النقد والقرض رقم 03-11 الصادر في 28 اوت 2003:

صدر هذا التعديل بأمر رئاسي وجاء هذا الأمر بالخصوص لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي، وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية أي معيار الملاءة المصرفية الدولي والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات المالية.

إضافة إلى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر، التي كان يتمتع بها والتي كانت محل نزاع بينه وبين وزارة المالية، ومنه تقليص إستقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا للقانون 90-10 ومن جهة أخرى يهدف هذا التعديل إلى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة.¹²

1-3- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض سنة 2010:

أبرزت الأزمة المالية الدولية الخطيرة التي إندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في صائفة 2007 إثر سقوط القروض الرهنية وتداعياتها على النظام المالي الدولي، أهمية تعزيز صلابة النظام البنكي الوطني لحمايته ضد المخاطر بجميع أشكالها، بما في ذلك المخاطر العملية التي تبقى جد مرتفعة في النظام البنكي الجزائري. وفي هذا المجال، فقد حاول التعديل الذي أدخل على قانون النقد والقرض في سنة 2010م (الأمر 10 . 04 الصادر في 26 أوت 2010) تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية.

فقد نص التعديل الذي أدخل على نص المادة 97 التزاما على البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية يتمثل الهدف من ورائه في:

- التحكم الفعال في أنشطتها و الإستعمال الأمثل لمواردها؛
- ضمان السير الحسن للعمليات الداخلية، لا سيما تلك التي تساهم في حماية أصولها وضمان شفافية عملياتها وترك أثارها؛
- ضمان موثوقية المعلومات المالية؛

-التكفل الملائم بجميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر العملية؛

كما نص التعديل الذي أدخل على نفس هذه المادة على ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز للرقابة الفعالة على المطابقة، حيث يتمثل الهدف منه في:

- التأكد من مطابقة العمليات والنشاطات التي تقوم بها هذه البنوك والمؤسسات المالية للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

-التأكد من احترام الإجراءات في مجال ممارسة وظائفها المختلفة.

2-التحرير المالي في مصر:

تم إعتقاد مصر في فترة الثمانينات المزيد من الإصلاحات المالية وخطوات التحرير المالي، ولكن لم يتم التنفيذ المكثف لإصلاحات التحرير المالي إلا بعد التسعينيات، حيث كثفت جهودها لتنفيذ إصلاحات إقتصادية ومالية تنفق إلى حد كبير مع وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد شهدت السنوات الخمس الأولى من عقد التسعينات العديد من الخطوات ب إتجاه التحرير والإصلاح المالي تمثل أبرزها فيمايلي:¹³

- إعادة هيكلة المصارف والقطاع المالي؛
 - التخفيض في العجز المالي؛
 - كوابح نقدية وتدابير مختلفة للتحرير المالي وإعادة هيكلة رئيسية لأسواق المال والصراف؛
 - زيادة الجهود المبذولة في مجال الخصخصة وإلغاء القيود؛
 - إصدار العديد من التشريعات بلتجاه دخول المصارف الأجنبية بشكل أكبر من السابق؛
- إن تلك الخطوات كان لها اثارها الإيجابية على مجمل الحياة الإقتصادية في مصر، ومن خلال مؤشرات محددة من حيث إنخفاض المديونية الخارجية وعجز الموازنة والتضخم، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم 2: الاثار الإيجابية للإصلاح والتحرير المالي لمؤشرات إقتصادية مختارة

فترة الإصلاح والتحرير المالي		المؤشرات
2005-1990	1989-1960	
38%	151%	الدين الخارجي إلى الناتج المحلي
5.7%	20%	عجز الموازنة من الناتج المحلي
3.6%	24%	نسبة التضخم من الناتج المحلي

استقرار نسبي اذ وصلت إلى 3.4 %وحدة تجاه الدولار الامريكي	تذبذبات حادة	سعر صرف الجنيه المصري
--	--------------	-----------------------

المصدر: بشارذنون محمد شكري، عدي سالم علي الطائي، واخرون، الإصلاح والتحرير المالي في العراق مع الإشارة للتجربة المصرية، مجلة الرافدين، العدد 91، المجلد 30، الموصل، 2008، ص 187.

عموما مرت مصر بثلاث مراحل رئيسية في الإصلاح والتحرير المالي وكانت بمساندة ودعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2-1- مرحلة التثبيت: تمثلت في تقليص التشوّهات وإستهدفت إتباع سياسة نقدية ومالية وتوجيه سعر الصرف.

2-2- مرحلة الهيكلية: وإستهدفت هذه المرحلة تحرير القطاع المالي والتجارة وتخصيص وتطوير القطاع العام وتحديث الأسواق المالية.

2-3- مرحلة الترسخ: وتمثلت بترسيخ المرحلتين السابقتين، فمثلا إلغاء ضوابط الكبح المالي وتم خصصة 145 مؤسسة مالية عامة من أصل 314 وتم التحرك نحو استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة وتطوير سوق نشط لسندات الخزينة لضبط المصارف والإئتمان.

إن النهج الذي اعتمده السلطات المصرية أسهم في نجاح عملية التحرير المالي في البلد دون حدوث أزمات مالية رئيسية إلا أن هناك كلف إجتماعية لم تتمكن من تجاهلها على الرغم من إتباع ذلك النهج.

3- التحرير المالي في أندونيسيا:

عرف الإقتصاد الأندونيسي قبل سنة 1983 سياسة الكبح المالي الذي تمثل في ملكية الدولة لمعظم الجهاز المصرفي (حيث سيطر بنك اندونيسيا وحده على 35% من الأصول الإجمالية للقطاع المالي، وسيطرت البنوك الخمس الكبرى المملوكة بالكامل للدولة على 40% أخرى)، وسوق مالي غير نثم وسقوف إئتمانية محددة إداريا. كما كان يقوم بنك أندونيسيا بتقديم قروض مباشرة وميسرة إلى بعض الوحدات الإقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.¹⁴

بينما كان لإجراءات التحرير المالي المتبعة منذ سنة 1988 تأثيرا كبيرا على زيادة معدلات الودائع ومعدلات الإيداع في إندونيسيا. أما بالنسبة للإستثمارات فقد قامت دراسة بإجراء مسح لعينة ل 218 مشروع من مختلف الأحجام لدراسة تأثير التحرير المالي عليها. ووصلت هذه الدراسة إلى أن إجراءات التحرير المالي قد أدت إلى إرتفاع نسب المراجعة، خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والتي كانت محرومة من قبل من الإقتراض وفقا للسياسات الإقراضية التمييزية التي كانت سائدة من قبل. إلا أن إرتفاع هذه النسب قد أدى إلى تعثر تلك المشروعات في سداد القروض -خاصة أنها كانت تحقق معدلات عائد أصولها أقل ست مرات من تلك التي حققتها المشروعات الكبيرة المملوكة للتكتلات، والتي لم يكن لديها مشاكل في سداد قروضها ذات الأسعار الميسرة للفائدة، ونتيجة لأسعار الفائدة المرتفعة وغير المستقرة، تراكمت الديون المشكوك فيها، وهو ما أدى إلى عدم استقرار الجهاز المصرفي، مما دعا الحكومة إلى تخصيص 20% من قروضها فيما بعد للمشروعات الصغيرة. -أدى الإصلاح النقدي والتحرير المالي وتدخل البنك المركزي بأدوات الضبط النقدي إلى إرتفاع قدرة السلطة النقدية وكان لهذا الأمر أهميته في برنامج الإصلاح، فمن المعلوم أن سوق رأس المال المفتوح مرتبط إلى حد كبير بترتيبات تغيرات أسعار الفائدة المحلية والدولية وما لذلك من تأثير على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم على الميزان الخارجي. وفي هذا الإطار فقد حققت أندونيسيا ارتفاعا مهما في صادراتها خلال الفترة 1992/1987 نمت الصادرات (مع ثبات صادرات الغاز والبترو) بمعدل 13,6% سنويا كما إرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط 6,7% خلال نفس الفترة، كما إنخفضت عملة الروبية ب 26% خلال الفترة السابقة دعما للقدرة التنافسية للسلع ولأندونيسية في الأسواق العالمية.¹⁴

4- التحرير المالي في دول شرق آسيا:

لقد كانت البلدان الآسيوية بشكل عام أكثر نجاحا على تحرير أنظمتها المالية مقارنة بالبلدان الإفريقية، ويرجع هذا أساسا إلى أن الإصلاحات المالية في شرق آسيا نفذت في بيئة إقتصاد كلي أكثر استقرارا وفي أوضاع مؤسسية أكثر ملائمة، ولقد تميزت إقتصاديات شرق آسيا ولفترة طويلة، قبل الإصلاحات المالية والتحرير المالي بنظم مالية مقيدة تميزت بما يلي.¹⁵

-تحديد سقف معدل الفائدة الإسمية على القروض والودائع؛

-مراقبة الصرف، وفرض قيود على حركة رؤوس الأموال؛

-منح قروض بمعدلات فائدة تمييزية منخفضة لقطاعات الأولوية، خاصة قطاع الصناعة والقطاعات المصدرة؛

-عدد كبير من البنوك العمومية وبنوك التنمية، تمول القروض الطويلة الأجل التي يستفيد منها القطاع الصناعي، بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة تمول بدرجة كبيرة القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة:

إذا ما توفرت الشروط اللازمة للإصلاح فإنه يمكن تحرير القطاع المالي الذي من شأنه يؤدي إلى خلق تنوع في المؤسسات المالية، ویرسخ منافسة فعلية تزيد من كفاءة النظام المالي وتطوره، وتدعم الإستقرار الإقتصادي والمالي تؤدي إلى النمو الإقتصادي .

الهوامش:

- ¹بريش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الازمات المالية - ازمة الرهن العقاري-، الملتقى الدولي الثاني (الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية)، المركز الجامعي خميس مليانة، ايام 5-6 ماي 2009، ص4
- ² شدرى معمر سعاد، أثر التحرير المالي على النظام المصرفي الجزائري، مجلة المعارف، العدد 20، جوان 2016، جامعة البويرة، الجزائر، ص6.
- ³ عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي، الملتقى الدولي حول الازمات المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف ايام 20-21 اكتوبر 2009، ص3.
- ⁴ كريمة حبيب، عادل زقير، واخرون، القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بين منافع وتكاليف تحرير النشاط المالي والمصرفي، مدخل نظري، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، جامعة الواد، العدد الأول 2016، ص83
- ⁵ عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني، حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص144
- ⁶ بن بركة زهراء، نلي فريدة، التحرير المالي وعدوى الازمات ازمة الرهن العقاري، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة بسكرة، العدد 4، ديسمبر 2017، ص155.
- ⁷ دوش عبد القادر، انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية واستراتيجية عمل البنوك لمواجهةها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2009، ص14.
- ⁸ بن علال بلقاسم، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها -دراسة ميدانية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات اعينة من الدول النامية(1980-2010)، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان، 2014، ص76.
- ⁹ بربري محمد، طرشي محمد، التحرير المالي كالية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، اصلاح النظام المصرفي في ظل التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقاة، 11-12 مارس 2008، ص6.
- ¹⁰ بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، جامعة تلمسان، ص5
- ¹¹ بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية جامعة ام البواقي، العدد 2، ديسمبر 2014، ص290.
- ¹² زاوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم تسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2016، ص145-146.
- ¹³ بشارنون محمد شكري، عدي سالم علي الطائي، واخرون، الإصلاح والتحرير المالي في العراق مع الإشارة للتجربة المصرية، مجلة الرافيين، المجلد 30، العدد 91، الموصل، 2008، ص187.
- ¹⁴ بلعوز بن علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص207.
- ¹⁵ شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2006، ص86.